بأقلامهم

بقلم
طوني فرنسيس*

من الهاتف والتلكس إلى الإنترنت الإعلام المكتوب... هل ينجو؟

كنت العام الفائت ضيفا على احد المؤتمرات العربية. كان المؤتمر جامعا ومنوعا، ضم سياسيين ومفكرين وباحثين شملت مداخلاتهم مروحة واسعة من القضايا التي تشغل العالم العربي وبلدانه وشعوبه. للمرة الاولى لم اشعر كصحافي انني في حاجة الى ورق ابيض او اصفر اعتدنا استعماله في عملنا الصحافي، ولا الى قلم الـ"بيك" الازرق او الاسود. وجدتني الجأ الى هاتفي المحمول، اصور فيه الجلسات والمتحدثين، واكتب على شاشته مواجز لكلماتهم ونقاشاتهم، وبواسطته التقطت مشاهد فيديو مصورة. عممت ما كتبت وصورت على مئات الاصدقاء الذين يتابعونني على وسائط التواصل الاجتماعي. وقد تمكن هؤلاء المتابعين من الفوز ببث حي، ثم بخلاصة مكتوبة ومصورة لكل جلسة من جلسات المؤتمر خلال انعقادها وبمجرد انتهائها .

كان الامر سهلا وممتعا في آن. الا ان عملي على مدى سنين طويلة في الصحافة المكتوبة جعلني اتوقف فجأة بازاء ما "ارتكبته" للتو. لقد نسيت لوهلة "مهنتي" السابقة التي تقتضي مني كتابة تقرير صحافي مفصل لارساله الى صحيفتي التي ستصدر في اليوم التالي، وهي على الارجح قد تستعين ببعضه لنشره في موقعها الالكتروني، الامر الذي سبقتها اليه قبل قليل. لم افعل شيئا. قلت ان ما ساكتبه للصحيفة ينبغي ان يختلف عن ما نشرته على مواقع التواصل. ان يكون تحليلا وافيا وخلاصة ورأيا في آن، لمجريات المؤتمر الذي احضره.

كنت، وزملاء لي من المواظبين على حضور القمم العربية قبل عصر الانترنت. في غالب الاحيان كان الصحافي ضيفا تحاصره التدابير الامنية، وينهكه البحث عن خبر او معلومة. مع ذلك كان يتوافر له دائما ما يكتبه لارساله: يجلس الصحافي في فندقه بعد صورة الافتتاح البروتوكولية، فهو مبعد عن المجتمعين وعليه ان ينتظر بلاغات رسمية فارغة لا تقدم ولا تؤخر، وسيكون من صاحب الحظ السعيد اذا كانت له علاقة باحد الوفود يمكن ان يزوده معلومات، عليه ان يقارنها بمعلومات وفد آخر لئلا يتحول بوقا لاحد الاطراف في حلبة الاجتماع. يمر وقت طويل حتى التمكن في الليل المتأخر من اعداد رسالة ووضع عناوين جذابة لها، ثم تأمين اتصال هاتفي مع مقر الجريدة تتم عبره تلاوة الرسالة المهمة على محرر تم احتجازه من اجلك، فيكتب ما يملى عليه ثم يحمله الى المطبعة التي عليه متابعة العامل فيها على طبع الرسالة واعدادها للنشر في الغد!

الهاتف كان اساسيا، بل وسيلة وحيدة في العمل الصحافي. الهاتف هو ما جعل الاذاعة تهدد الصحافة المكتوبة، وتفرض عليها في وقت ما منافسة بقاء محمومة. في ذلك العصر القريب، لم يكن الهاتف متوفرا بسهولة في بعض العالم، فلعب التلكس دوره. التلكس لمن لا يعرفه وسيلة تشبه الهاتف في طريقة الاتصال، غير انه يرسل الرسائل ويستقبلها مطبوعة ... بثقوب. اضطررت مرة الى اللجوء الى التلكس خلال جولة في احدى دول اميركا الجنوبية. كتبت تقريري بالاحرف اللاتينية، ثم تولى عامل التلكس ارساله على شريط مثقب بشيفرة تستخدم في الوسيلة هذه، ليحوّل جهاز الاستقبال في مقر الجريدة الثقوب الى حروف وكلمات بالعربية.

كان الفاكس يميلي آخر الثورات في عالم الاتصال الاعلامي قبل مجيء الانترنت. بواسطته ومع هاتف ثابت كان يمكن ارسال التقارير الصحافية بسرعة وفعالية ما سهّل ليس فقط عمل الصحافيين، بل عالم الاعمال والتجارة والمال والادارات الحكومية وفي شتى المجالات. من الهاتف الى الانترنت تغير عالم الصحافة والصحافيين. ترك هذا التغيير انعكاساته على الاعلام عموما والمكتوب منه خاصة. الا ان التجربة تجعلني أؤمن بالدور الذي لا غنى عنه للصحافي القادر على تقديم مضمون ومحتوى مختلفين في معزل عن الوسيلة التي سيعتمدها لايصال هذا المحتوى.

حتى الان لم يحسم ما اذا كان الاعلام المكتوب سيكون قادرا على ان يبقى الوسيلة الفضلى، الا ان الثابت ان مشكلة تراجع هذا الاعلام ليست بسبب الانترنت مثلما لم تكن بسبب الراديو وبعده التلفزيون. انها على الارجح مشكلة مركبة، اعمدتها الصحافي الجديد المحمي بالقانون، والتمويل الذي يجب البحث عن اشكال مختلفة منه، والحرية التي هي دائما بحر التجدد والتطور.

* صحافي

ضيف العدد

بقلم
عزيز نادر*

أهمّية منصة التداول الإلكترونية في محاربة الفساد

اعلن رئيس هيئة الاسواق المالية حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة ان لبنان على مشارف اطلاق منصة التداول الالكترونية، حيث يتم اجراء مجموعة من المعاملات والصفقات فى الاسواق المالية عن طريق شبكة الانترنت تماشيا مع العصر.

لجأ الحاكم الى هذه الخطوة بعد تعذر تحويل بورصة بيروت الى شركة مساهمة - اي تقسيم رأس المال الى اسهم متساوية وقابلة لعملية التداول - تمهيدا لخصخصتها منذ اقرار قانون الاسواق المالية في آب 2011.

-وجود بورصة فاعلة وناشطة عنصر اساسي لتطوير اسواق رأس المال لانها:

اولا، تعطي اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين فرصة للاستثمار في الاسهم والسندات الصادرة عن شركات خاصة، ما سيجلب سيولة اضافية الى الاقتصاد اللبناني.

ثانيا، تتيح للشركات ايجاد مصادر تمويل لتطوير نشاطاتها.

ثالثا، تخلق اجواء من الشفافية ما يزيد عامل الثقة.

في اسواق المال ثلاثة لاعبين اساسيين: الشركات، الدولة والافراد. في هذه المرحلة بالذات، على الدولة ان تكون اللاعب الاكبر والاقوى لاطلاق اسواق رأس المال. مع اقرار قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، اضحت اسواق المال ضرورية لتأمين التمويل لمشاريع ذات منفعة عامة، وذلك على ثلاثة مستويات:

- طرح اسهم بعض الشركات التي تملكها الدولة ومصرف لبنان للتداول العام في البورصة، نذكر منها كازينو لبنان، طيران الشرق الاوسط، وشركات الخليوي على سبيل المثال لا الحصر.

- في امكان اسواق اوراق المال تمويل المشاريع المذكورة في سيدر، بحيث ان الاخير اشار ضمن مقرراته الى ان على القطاع الخاص تمويل 40% من المشاريع التي ستنفذ.

- فرض بند على جميع الشركات المهتمة بمناقصات الدولة الكبيرة على ان تكون شركات مدرجة في البورصة.

ما اهمية ادراج هذه الشركات في محاربة الفساد، وكيفية مساهمتها في الاصلاح؟

النقطة الاولى، تقليص حجم المؤسسات العامة واستبدالها بالمؤسسات الخاصة التي هي اكثر انتاجية وفعالية من دون تدخل المحاصصة والسياسة في الادارة.

النقطة الثانية، تحرص هيئة الاسواق المالية على الشفافية لكل الشركات المدرجة، من بيانات مالية مدققة والتي يمكن للعامة الاطلاع عليها، وعلى عدم التلاعب باسعار السوق.

النقطة الثالثة، تحويل مشاريع الدولة من حصرية لذوي النفوذ الى عامة الشعب. فقد افسح المجال لكل فرد الاستثمار في اي مشروع يرى فيه منفعة عامة وافادة مادية. على سبيل المثال، اذا ارتأى مواطن ان مشروع الاوتوستراد الدائري ذو اهمية او منفعة، في امكانه عندها الاستثمار في الشركة المشغلة لتمويل هذا المشروع.

النقطة الرابعة، توجيه المدخرات نحو استثمارات اكثر انتاجية. ان الودائع في المصارف اللبنانية هي حوالى 185 مليار دولار مقارنة بالناتج المحلي البالغ 52 مليار دولار، ما يشكل نسبة 350% التي هي من اعلى النسب في العالم، علما ان المتوسط العالمي يناهز الـ65%. هذه النسبة المرتفعة ولّدت نوعا من الفساد المالي ما اعطى دورا كبيرا للمصارف.

لست في صدد مناقشة تبعية هذا الفساد في هذا المقال، لكن اكتفي واقول انه مع وجود اسواق مالية، ستتحول بعض هذه الودائع الى استثمارات منتجة.

النقاط الاربع المذكورة اعلاه ستزيد من شفافية الادارة، تكرس منطق الافشاء عن المعلومات، تعطي فرص متوازية للاستثمار وتساهم في الحد من احتكار المصارف، ما يساهم في الاصلاح ويحارب الفساد المستشري.

لكن خوفي الاكبر حول الفساد في لبنان يتمثل في مقولة لفريدريك نيتشه: "ان اضمن طريقة لافساد الشباب هي تثقيفهم بتقدير الذين يفكرون مثلهم اكثر من اولئك الذين يفكرون بطريقة مختلفة".

* استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة الروح القدس في الكسليك